مدة أطول طالما ما دام يحافظ على مركزه في العمل .

لا يغيب عن بالنا ان هناك من « يربح » دعوى اللجوء السياسي ويحصل على بطاقة سفر جديدة بدل البطاقة الفلسطينية ولكنهم قلة تعد على الاصابع . ونوع هذه البطاقة تعطى عادة في المانيا للفجر الذين لا وطن لهم ولا يحق للذين يحصلون عليها مغادرة البلاد قبل مرور (٥) سنوات على الحصول عليها .

من شروط طلبات اللجوء السياسي انه يحظر مغادرة البلاد خلال فترة الاقامة . ولكن العمال والشباب الفلسطينيين دائما في حركة تنقل بين برلين واماكن اقامتهم الدائمة في الدول العربية ، ولا تعلم السلطات بهذا الامر لانهم يغادرون عبر اراضي برلين الشرقية ، وهذه الظاهرة واضحة جدا وتعلم السلطات بها عن طريق معلومات خاصة . ومع ذلك فان الفلسطيني الذي يغادر برلين لاسباب مختلفة يعود اليها ويحصل من جديد على الاقامة دون التعرض للمشاكل بسبب طلبه « اللجوء السياسي » !

مسائل العمل : يحصل العمال الفلسطينيون ، كما ذكرنا ، على اكثر الاعمال مشقة داخل الورش والمصانع والمطاعم وغيرها تحت أقسى الشروط والظروف بدءا من طبيعة التعاقد وحجم الاجور الى الضمانات وكيفية الحصول على العمل او كمية المساعدة الاجتماعية اثناء البطالة وكيف تسترد منهم بأبشع أنواع الاستغلال وعمل السخرة ولان التعاقد يقوم على أساس يومي مع الاجانب يلجأ الرأسماليون الى تقليص اسبوع العمل الى ثلاثة أيام في اوقات الازمات الاقتصادية . والعمال الفلسطينيون هم من اوائل الذين ينطبق عليهم هذا النظام مما يجرهم للوقوع في أزمات معيشية حادة دون أدنى حد من التعويض . وبذلك يشكل الفلسطينيون قسما من قوة العمل الاحتياطي التي تستخدم ويستغنى عنها تبعا لتقلبات ازمات العمل . ويجري تمييز العامل الالماني عن العامل الفلسطيني في كافة المجالات من حيث حجم الاجور واجازات المرض حيث يسمح للالماني بتمديد اجازته المرضية حسب حاجته ولا يسمح للعامل الفلسطيني تمديدها اكثر من ثلاثة اسابيع حيث يفصل اوتوماتيكيا من عمله .

أما ضريبة العمل فتتميز طريقة تحصيلها من الفلسطينيين بالاشكال التالية : اولا — يدفع العامل الفلسطيني الضريبة نفسها التي يدفعها العامل الالماني ، علما بأن اجرته القصوى لا تعادل الحد الادنى للاجرة الرسمية . ثانيا — يعود للمواطن الالماني قسم من الضريبة بطريقة غير مباشرة عن طريق الخدمات الاجتماعية المختلفة — تعليم — طب — الخ ... اما الفلسطيني فلا يعود عليه اي شيء من هذه الخدمات الاساسية . ثالثا — يظل قسم من الضريبة من حق العامل الالماني وتعود اليه كمدفوعات مباشرة كلما حان وقت استردادها — كضمان الشيخوخة او في حال تغير مكان العمل او الهجرة الى الخارج . بينما يحصل الفلسطيني على قسم ضئيل جدا من الضريبة التي يدفعها .

ان مقدار ما توفره اجهزة الدولة في برلين من أصل الضرائب المتوجب عليها اعادته للعمال الاجانب ومن بينهم الفلسطينيين يبلغ حوالي عشرة ملايين مارك سنويا . ويعجب العامل الفلسطيني حين يحصل من الدولة على بطاقات سفر مجانية ومساعدة اجتماعية فيظن ان الدولة تتكرم عليه خاصة وانه ينظر الى الموضوع من منظار فردي ولا يرى خلفيته في استغلال جموع العمال الاخرين .

البطالة والمساعدة الاجتماعية : ليس للعمال الفلسطينيين بالرغم من « اللجوء السياسي » أية أفضلية في الحصول على العمل ، بل يفضل عليهم أي عامل اجنبي . ودائرة العمل لا تقدم لهم الفرصة الا عندما يزداد الطلب على العمال . وهناك على الدوام حسب سجلات مراكز «المساعدة الاجتماعية» نسبة ٣٣ ٪ من طالبي اللجوء السياسي بدون عمل . ويكون العدد التقريبي حوالي ٥ الاف من أصل ١٥ الفا ممن يحصلون بشكل دوري على المساعدة الاجتماعية . اذ أن اغلبية العمال قد مروا بفترة حصلوا خلالها على المساعدة الاجتماعية قبل عثورهم على العمل . وهم يعودون للحصول على هذه المساعدة اذا ما فقدوا عملهم من جديد .

والمقصود « بالمساعدة الاجتماعية » ان تغطي الحاجات اليومية الضرورية . ولكن حجم هذه المساعدة لا يغطي ثلث الحاجة كحد ادنى من